# حـــــــوار

سلسلة المقالات التى بدأ الاستاذ ابراهيم نافع بكتابتها فى الاهرام بعنوان (( الانتخابات القادمة )) تعتبر مقدمة لحوار - نرجو ان يكون موضوعيا - بين الحزب الحاكم واحزاب المعارضة ، هذه الانتخابات التى تجرى - لاول مرة فى مصر - بنظام القوائم الحزبية ، وفى ظل تاكيدات متكررة من كافة المسئولين فى الدولة بانها سوف تكون انتخابات نزيهة ، تقف منها سلطات الدولة موقفا محايدا .. !!

واذا وضعنا جانبا تحفظات المعارضة على قانون الانتخاب ذاته - وهى تحفظات لها ما يبررها من الناحية الدستورية - فاننا نريد فقط ان نعلق على موضوع واحد ، هو (( حياد السلطة )) بحيث يكون له مفهوم واحد عند الحكومة والمعارضة ، على السواء .. !!

فالحكومة مازالت تعتقد ان حيادها معناه عدم التدخل (( لتزوير )) الانتخابات ، اى عدم الالتجاء لاستبدال الصناديق ، او التاشير على بطاقات الانتخاب التى لم يحضر أصحابها ، لصالح مرشحى حزب الحكومة لترجيح كفة هؤلاء المرشحين .. الى اخر هذه الوسائل (( المادية )) لتزييف ارادة الناخبين ، وهى وسائل فضلا عن انها تقع تحت طائلة العقاب بنص القانون ، فهى مسلك لا يشرف اية حكومة ان تلجا اليه ، او حتى ان تجهد نفسها فى نفيه .. !!

اما المعارضة ، فهى ترى ان حياد الحكومة له (( مظاهر معنوية )) اخرى ، تختلف عن (( التزوير المادى )) الذى اقدمت عليه - مع الاسف الشديد - حكومات سابقة ، الى الحد الذى دفع الحكومة القائمة الان الى نفيه عن نفسها ، والتاكيد - فى اكثر من مناسبة - على انها لن تلجا اليه ، مع ان امتناع الحكومة - اى حكومة - عن التزوير كان ينبغى ان يكون احد (( المسلمات )) التى لا تحتاج الى نفى او تاكيد .. !!

فالمعارضة - اذن - وهى تطالب بضمانات لحيدة الحكومة ، انما تتحدث عن هذه المظاهر (( المعنوية )) التى تحرص جميع الحكومات الديمقراطية على أن تحيط نفسها بها ، اذا هى اصرت على أن تجرى بنفسها عملية الانتخاب ، والا تترك هذا الامر لحكومة محايدة ، تجرى بنفسها عملية الانتخاب ، وتجنبا لكل الحساسيات .. !!

● فالمعارضة - مثلا - ترى ان سلامة جداول الناخبين ، ومطابقتها لبيانات السجل المدنى ، ضمانة أساسية من ضمانات سلامة العملية الانتخابية ، ومظهر من المظاهر (( المعنوية )) لحيدة الحكومة .. !!

● والمعارضة ترى ان انتماء المحافظين ورؤساء المدن والقرى للحزب الحاكم - فى بلد مثل مصر - له تاثير (( معنوى )) ضار بسلامة العملية الانتخابية .. !!

● والمعارضة ترى أن حشد الوزراء والمسئولين فى المؤتمرات السياسية التى يعقدها الحزب الحاكم ، واصدار قرارات (( استرضائية )) خلال هذه المؤتمرات ، هو تسخير للسلطة فى اغراض حزبية ، يتنافى مع (( معنويات )) الحياد الذى يجب ان تلتزم به الحكومة .. !!

● والمعارضة ترى ان اجهزة الاعلام (( القومية )) هى ملك للشعب بكل احزابه - وبكل اتجاهاته الفكرية - وان (( احتكار )) الحزب الحاكم لهذه الاجهزة هو مظهر صارخ من مظاهر (( التدخل المعنوى )) للحزب الحاكم فى نزاهة المعركة الانتخابية .. !!

وفى هذه الخصوصية بالذات ، يعرض الاستاذ ابراهيم نافع فى مقاله الاول عن الانتخابات القادمة وجهة نظر الحزب الحاكم كما يلى (( اما الاذاعة والتليفزيون فهما لا يستخدمان فى الدعاية الحزبية للحزب الحاكم .. فنحن - كما يقول مسئول كبير بالحزب الوطنى - لا نقول للناس من خلال الاذاعة والتليفزيون انضموا الى الحزب الوطنى أو انتخبوا مرشحيه .. واذا كانت احزاب المعارضة تشكو من انها لا تحصل على فرصة للدعوة لبرامجها من خلال الاذاعة والتليفزيون .. فاننا نسمع نفس الشكوى من نواب واعضاء الحزب الوطنى الحاكم .. وهذا شىء طبيعى لاننا لا نكرس الجهازين للدعاية الحزبية لاى حزب ولوكان حاكما .. ))

والذى نريد ان نقوله (( للمسئول الكبير )) فى الحزب الحاكم ، وللاستاذ ابراهيم نافع الذى حمل نفسه مشقة عرض افكار هذا المسئول الكبير ، ان هذا الموضوع (( بالذات )) ليس موضع اجتهادات ، او خلاف فى وجهات النظر ، فنحن امام نصوص قانونية صريحة (( ولا اجتهاد مع وجود النص )) كما يقول رجال القانون .. !!

فالقانون رقم ١٣ لسنة ٧٩ فى شان اتحاد الاذاعة والتليفزيون ينص فى مادته الخامسة على ما يلى : (( طرح القضايا العامة مع اتاحة الفرصة لبيان مختلف الاراء فى شانها بما فيها الاتجاهات الحزبية )) .

والمادة السابعة من ذات القانون تنص حرفيا (( الالتزام بتخصيص جانب من وقت الارسال الاذاعى والتليفزيونى (( للاحزاب السياسية )) لبيان الانتخابات لشرح برامجها .. ))

فهل يتفق (( حياد الحكومة )) مع تعطيل هذه النصوص ، واجتهادات المسئول الكبير بالحزب الحاكم ، ام ان الحكومة تنفى عن نفسها - فقط - تهمة التزوير المادى .. !!!

أحمد طلعت